



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١٣ هـ الموافق ١ كانون الأول سنة ١٩٩٢ م . العدد : ٣٨٦٦

الصفحة

الفرن

٢٤٩٤	دموة مجلس الامه الى الاجتماع في دورته العادية
٢٤٩٥	نظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ نظام تنظيم وإدارة وزارة العمل .
٢٤٩٧	نظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٢ نظام التنظيم الاداري لوزارة المياه والـري
٢٥٠١	نظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٢ نظام ديوان الرقابة والتفتيش الاداري .
٢٥٠٥	نظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام الضريبة على الاستهلاك .

مديرية المطابع العسكرية

مكتبة الملك

## نخبة المحسنين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١- للمادة ٧٨ من الدستور  
نصدر اراءنا بما هو آت :-

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورته العادية اعتبارا من يوم الثلاثاء الواقع في الاول من شهر  
كانون الاول سنة ١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

١٨-١١-١٩٩٢ م .

رئيس الوزراء  
الشيخ زيد بن شاكور

وزير الداخلية  
جودت السبول

## نخبة المحسنين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١  
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم - ٥٣ - لسنة ١٩٩٢  
نظام تنظيم وإدارة وزارة العمل  
صادر بموجب المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة العمل لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمباريات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها افناء الا اذا دلت  
القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة العمل
الوزير	:	وزير العمل
الامين العام	:	الامين العام للوزارة
المديرية	:	اي مديرية في مركز الوزارة
المدير	:	مدير المديرية

المادة ٣ - تتولى الوزارة القيام بالمهام والواجبات التالية :-

- الاشراف على شؤون العمل والعمال وممارسة جميع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة  
بتلك الشؤون والمنصوص عليها في هذا النظام وفي سائر التشريعات المعمول بها .
- رعاية العمال الاردنيين خارج المملكة وتنمية علاقات العمل مع البلدان المستقبل لهم وتنظيم  
الشؤون المتعلقة بالعمال الاجانب والاشراف عليهم وتحديد شروط عملهم في المملكة .
- تنظيم سوق العمل الاردني ووضع التعليمات اللازمة لتنظيم فرص العمل والتشغيل للاردنيين  
في داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع الجهات المختصة .
- تسجيل نقابات العمال واصحاب العمل والاشراف عليها ودعم العمل النقابي وتشيطه .
- المساهمة في نشر الثقافة العمالية والتدريب المهني بما يكلل زرع كفاءة العامل الذاتية  
والانتاجية واقامة المعاهد والمراكز اللازمة لهذه الغاية والاشراف عليها .

المادة ٤ - ١ - يتألف الجهاز الاداري في مركز الوزارة من الامين العام ومساعديه ومن المديريات التالية :-

- ١ - مديرية علاقات العمل .
  - ٢ - مديرية التشغيل .
  - ٣ - مديرية التفتيش .
  - ٤ - مديرية البحوث والدراسات .
  - ٥ - مديرية السلامة والصحة المهنية والبيئة .
  - ٦ - مديرية الاعلام والثقافة العمالية .
  - ٧ - مديرية الادارة والمالية .
  - ٨ - مديرية التطوير الاداري ونظام المعلومات .
  - ٩ - مديرية العاملين في الخارج .
- ب - لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير احداث اي مديرية جديده في الوزارة او الغاء اي من  
المديريات القائمة فيها او دمجها في غير هـا .

الحسين بن طلال

المادة ٥ - ١ - يكون الأمين العام مسؤولاً أمام الوزير من إدارة الوزارة بجميع مديرياتها ومكاتبها .  
ب - يكون مساعدو الأمين العام والمستشار القانوني ومديرو المديرية في مركز الوزارة ومديرو المكاتب في المحافظات والاولوية مسؤولين أمام الأمين العام .

المادة ٦ - للوزير بتسيب من الأمين العام :  
١ - انشاء مكاتب للعمل والتشغيل في المحافظات والاولوية واحداث اي قسم او شعبة في المكاتب والغاء اي من تلك المكاتب والاقسام والشعب او دمج اي منها في غيرها .  
ب - احداث او الغاء اي قسم او شعبة في المديرية في مركز الوزارة او دمج اي منها في غيرها .  
ج - تشكيل اي لجان بما في ذلك لجان التخطيط في مركز الوزارة او في مكاتب العمل والتشغيل في المحافظات والاولوية .

المادة ٧ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك الامور التالية :  
١ - تحديد المهام والواجبات الخاصة بالمديرية في مركز الوزارة ومكاتب العمل والتشغيل في المحافظات والاولوية وسائر الاجهزة والوحدات الادارية التابعة للوزارة .  
ب - تحديد المهام والواجبات الموكلة الى اللجان والصلاحيات المخولة لها وبكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها .  
ج - الصلاحيات المخولة لمديري المديرية في مركز الوزارة ولديري العمل في المكاتب .  
د - وصف اعمال الموظفين في مركز الوزارة وفي سائر الاجهزة والوحدات الادارية التابعة لها .  
هـ - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين الاجهزة والوحدات الادارية في الوزارة .

المادة ٨ - يلغى نظام تنظيم وإدارة وزارة العمل رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ والتعديلات التي ادخلت عليه على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بموجبه سارية المفعول الى ان يتم الغاؤها او استبدال غيرها بها وفقاً لاحكام هذا النظام .

### الحسين بن طلال

٢١-١-١٩٩٢ م .

وزير الخارجية د. كميل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيب	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم لؤي الهداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاك
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يونس حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النسيور
وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية بالوكالة يوسف مبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير العمل ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة عبد الكريم الكباريتي
وزير دولة جمال حديشة الفريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قموار	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير الداخلية جودت السبول
وزير الشباب الدكتور صالح الرشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الرغاب	وزير الشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الامم محمود الشريف
وزير التنمية الاجتماعية ووزير الشؤون البلدية والتربية والتعليم بالوكالة الدكتور أمين المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخضانة	وزير الصحة الدكتور عارف البطينة	وزير التعمير محمود السقا

### الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧  
نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم - ٥٤ - لسنة ١٩٩٢  
نظام التنظيم الإداري لوزارة المياه والري  
صادر بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام التنظيم الإداري لوزارة المياه والري لسنة ١٩٩٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها -  
إلا إذا دللت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة المياه والري
الوزير :	وزير المياه والري
الأمين العام :	الأمين العام للوزارة
المديرية :	اي مديرية في مركز الوزارة
المدير :	مدير المديرية

المادة ٣ - ترتبط بالوزير :-

- ١ - وزارة المياه والري
- ب - سلطة المياه
- ج - سلطة وادي الأردن

المادة ٤ - مع مراعاة احكام كل من قانون سلطة المياه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ وقانون تطوير وادي الأردن رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ واي قانون اخر يعدلها او يحل محلها ، تتولى الوزارة المسؤولية الكاملة عن المياه والمجاري العامة في المملكة والشارع المتعلقة بها ووضع السياسة المائية ورمعها الى مجلس الوزراء لاتقرارها ، كما تتولى الوزارة المسؤولية الكاملة من تطوير وادي الأردن اقتصاديا واجتماعيا ، والتزام بجميع الاعمال الضرورية لتحقيق هذا الهدف .

المادة ٥ - ١ - يتألف الجهاز الإداري في مركز الوزارة من الأمين العام ومكتب الوزير والمديرية التالية :-

- ١ - مديرية التخطيط والتطوير والمعلومات
- ٢ - مديرية التمويل والقروض
- ٣ - مديرية متابعة المشاريع
- ٤ - مديرية الشؤون القانونية
- ٥ - مديرية خدمة المواطنين
- ٦ - مديرية الشؤون المالية والإدارية

ب - لمجلس الوزراء بناء على تسيب الوزير احداث اي مديرية جديدة في مركز الوزارة او الغاء اي من المديرية القائمة او دمجها في غيرها .



ج - للوزير بناء على تشييب الامين العام احدث الامتيازات او الغاء اي منها او دمجها في غيرها وفقا لمصلحة العمل .

المادة ٦ - يكون الامين العام مسؤولا امام الوزير من تنفيذ سياسة الوزارة وادارة شؤونها وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها .

المادة ٧ - يتولى مكتب الوزير القيام بالمهام والواجبات التي يكلفه بها الوزير .

المادة ٨ - ١ - يعين المدير بقرار من الوزير بناء على تشييب الامين العام ويكون مرتبطا بالامين العام ومسؤولا مباشرة امامه من تنفيذ المهام والواجبات الموكلة اليه .

ب - يعين رئيس القسم في المديرية بقرار من الامين العام بناء على تشييب المدير ويكون مرتبطا بالمدير ومسؤولا مباشرة امامه من تنفيذ مهام وواجبات وادارة شؤون القسم .

المادة ٩ - تباث بالمديرية المهام المنصوص عليها في هذا النظام وترفع قراراتها او توصياتها بشأنها بواسطة الامين العام الى الوزير لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأنها وفق القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١٠ - تتولى مديرية التخطيط والتطوير والمعلومات المهام والواجبات التالية :

- ١ - المساهمة في اعداد وتطوير استراتيجية ثابتة لقطاع المياه ووضع الخطط والبرامج طويلة المدى لتأمين احتياجات المملكة من المياه في جميع الاوقات ولحفظ الاستعمالات .
- ب - المساهمة في اعداد البرامج الهادفة لزيادة كفاية استخدام المصادر المائية .
- ج - اجراء وتقييم الدراسات الخاصة بالجدوى الاقتصادية والاجتماعية والسكانية المتصلة بالسياسة المائية ووضع خطط العمل بها .
- د - اجراء الدراسات وتقديم الاقتراحات حول انتاجية القوى البشرية العاملة في الوزارة ووضع خطط وبرامج تطوير وتدريب الكوادر بجميع اختصاصاتها .
- هـ - المشاركة باجراء الدراسات المتعلقة بمصادر المياه وتقييم وتحديد الطاقة الانتاجية لها ووضع الاسس للمحافظة عليها وحمايتها من التلوث .
- و - اجراء الدراسات وجمع وتنظيم المعلومات الخاصة بنوعية المياه ومخلفات المصانع ومتابعة التغيرات في مواصفات المياه واقتراح الحلول اللازمة لمعالجتها .
- ز - انشاء بنك للمعلومات باستخدام الحاسوب لتحليل وتبويب المعلومات الخاصة بقطاع المياه وتطويره .

المادة ١١ - تتولى مديرية التفتيش والتدقيق المهام والواجبات التالية :

- ١ - دراسة الجوانب التمويلية لمشروعات الوزارة بالتعاون مع الاجهزة المعنية .
- ب - اعداد مشاريع الموازنة السنوية للوزارة .
- ج - متابعة تأمين المصادر المالية المطلوبة لدى الاجهزة المعنية وتقديم التقارير الدورية الخاصة بها .
- د - متابعة الاتفاق من الفروض المحلية والاجنبية والمنح والمساعدات الفنية .

المادة ١٢ - تتولى مديرية متابعة المشاريع متابعة تنفيذ مشاريع الوزارة والمساهمة في حل المشاكل التي تواجهها وتقديم تقارير دورية تبين مدى تقدم سير العمل فيها .

المادة ١٣ - تتولى مديرية الشؤون القانونية المهام والواجبات التالية :

- ١ - تقديم الاستشارات والدراسات القانونية للوزارة .
- ب - اعداد مشاريع القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالوزارة وتنقيحها .
- ج - اعداد العقود والاتفاقيات وتنقيحها وتقديم الرأي القانوني فيها .

د - دراسة ومتابعة قضايا الوزارة ومساعدة المتراعين فيها .

هـ - اي مهام قانونية اخرى تكلف بها من قبل الوزير او الامين العام .

المادة ١٤ - تتولى مديرية خدمة المواطنين مهام اجراء الدراسات واعداد وتصميم برامج التوعية والتثقيف والاعلام الهادفة الى ترشيد استهلاك المياه في المنازل والمصانع والحقول الزراعية والحفاظ على البيئة بما في ذلك برامج العلاقات العامة المتعلقة باهداف الوزارة .

المادة ١٥ - تتولى مديرية الشؤون المالية والادارية المهام والواجبات التالية :

- ١ - القيام بالاموال الخاصة بالبريد ومراسلات الوزارات وتنظيم الملفات فيها .
- ب - متابعة شؤون الموظفين .
- ج - القيام بالشؤون المالية والمحاسبية بما في ذلك اعداد مشروع الموازنة السنوية للوزارة .
- د - الاشراف على اللوازم والخدمات في الوزارة ومتابعة الامور المتعلقة بها .

المادة ١٦ - تمارس المديرية في مركز الوزارة مهامها المنصوص عليها في هذا النظام بالتنسيق والتعاون مع سلطة المياه وسلطة وادي الاردن وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ١٧ - ١ - تشكل في الوزارة هيئة استشارية برئاسة الوزير وعضوية كل من :

- ١ - امين عام الوزارة .
- ٢ - امين عام سلطة المياه .
- ٣ - امين عام سلطة وادي الاردن .
- ٤ - اربعة اعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم مجلس الوزراء بتشسيب من الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ب - تدعى الهيئة الى الاجتماع بدعوة من رئيسها للنظر في الامور المدرجة على جدول الاعمال ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة اعضاء او اكثرية اعضاءها وتتخذ قراراتها وتوصياتها باجماع او باكثرية اصوات الحاضرين .
- ج - للوزير دعوة اي من المستشارين المحليين او الاجانب لحضور جلسات الهيئة الاستشارية للاستفتاء بأرائهم في الامور المعروضة عليها دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراتها .
- د - يحدد مجلس الوزراء بناء على تشييب الوزير المكلفات المالية لامضاء الهيئة المنصوص عليهم في البند ٤ من الفقرة ١ من هذه المادة .

المادة ١٨ - تختص الهيئة الاستشارية في الامور التالية :

- ١ - تقديم الرأي والمشورة الفنية والاقتصادية والقانونية والتجارية والاقتصادية وغيرها عليها من سياسات وبرامج وخطط .
- ب - تقييم الاهداف والاستراتيجيات والسياسات المالية الحالية والمستقبلية بهدف تطويرها .
- ج - دراسة انجازات الوزارة والدوائر المرتبطة بالوزير وتحليل ادائها في قطاع المياه والسري وتقديم الاقتراحات الكفيلة بتوفير التنسيق بين هذه الاجهزة للتوصل الى خطة عمل وبرنامج وطني في قطاع المياه والسري .
- د - اي امور اخرى يرى الوزير عرضها عليها .

المادة ١٩ - للوزير اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :

- ١ - وصف اعمال الموظفين في الوزارة .
- ب - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين اجهزة الوزارة .

المادة ٢٠- يلغى هذا النظام اي نص في أي نظام آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

### الحسين بن طاهر

١١-١١٢٢ م .

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاذلي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير المالية والاثر يونس حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير التجارة والصناعة والتجارة الدكتور عبد الله الترسور
وزير الميناء وزير التخطيط بالوكالة عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف الجبسين	وزير الميناء باسل جردانه	
وزير دولة جمال حبيب الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قحور	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السورور	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير الشباب الدكتور صالح أرشدات	وزير الطاقة والذروة المدنية المهندس علي أبو الرافق	وزير الداخلية جودت السبول	
وزير الامن محمود الشرويف	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ مزاكين الفطيف التميمي	
وزير الشؤون الثقافية محمود السقايف	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان	وزير الشؤون البرقية عاطف البطوش
وزير التربية الاجتماعية الدكتور أمين موائد الشاذلي	وزير الزراعة الدكتور خليل الخصاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطينة	

### نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١٧/١٩٩٢  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٥٥ - لسنة ١٩٩٢  
نظام ديوان الرقابة والتفتيش الاداري  
صادر بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام ديوان الرقابة والتفتيش الاداري لسنة ١٩٩٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الدائرة	:	اي وزارة او دائرة او مؤسسة رسمية علة تابعة للحكومة .
الوزير	:	الوزير فيما يختص بوزارته والدوائر المرتبطة به ولغايات هذا النظام تشمل كلمة ( الوزير ) :- ١ - رئيس الوزراء فيما يتعلق بموظفي رئاسة الوزراء . ٢ - رئيس اي دائرة يمارس صلاحيات الوزير بموجب قوانين وانظمة خاصة فيما يتعلق بموظفي الدائرة .
الديوان	:	ديوان الرقابة والتفتيش الاداري المؤسس بمقتضى احكام هذا النظام .
المجلس	:	مجلس الرقابة والتفتيش الاداري المؤسس بمقتضى احكام هذا النظام .
الرئيس	:	رئيس الديوان .
الامين العام	:	امين عام الديوان .
المدير	:	مدير اي مديرية في الديوان .
المفتش	:	كل موظف في الديوان يعمل في الرقابة والتفتيش بها في ذلك الرئيس والامين العام والمديرون رؤساء الاقسام ومساعدو المفتشين .
الموظف	:	مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة الى الموظف للتقيام بها بمقتضى اي تشريع او تعليمات او قرارات ادارية ومما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات او يتعلق بها من صلاحيات .
الموظف	:	الشخص المعين بقرار من المرجع المختص بذلك في وظيفة مفرجة في جدول تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة العامة او موازنة احدى الدوائر بما في ذلك الموظف المعين براتب شهري مقطوع او يعقد على حساب المشاريع او الامانات او التاميين الصحي .
	:	ولغايات هذا النظام تشمل كلمة ( الموظف ) اي مستخدم ، او عامل بأجر يومي في اي دائرة خاضعة لاحكام هذا النظام .



المادة ٣ - يؤسس في المملكة ديوان يسمى ( ديوان الرقابة والتفتيش الإداري ) ويتألف من رئيس وأمين عام وعدد من المديرين والمفتشين والمستشارين والخبراء والموظفين والمستخدمين حسبما تقتضيه الحاجة .

المادة ٤ - ١ - يتولى إدارة الديوان رئيس يعين وتنهى خدماته ويعفى منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية .

ب - يحدد مجلس الوزراء راتب الرئيس وعلاواته ويرتبط برئيس الوزراء ويمارس صلاحيات الوزير في إدارة الشؤون المتعلقة بالديوان .

ج - يعين أمين عام للديوان وفقا للاحكام والاجراءات المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية المعمول بسـه .

المادة ٥ - لا يجوز ان يعين أي شخص في وظيفة مفتش في الديوان او ينتدب للقيام بأعماله الا اذا كان حاصلا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل .

المادة ٦ - تسري احكام هذا النظام على جميع الدوائر والموظفين العاملين فيها باستثناء القوات المسلحة الاردنية ودائرة المخابرات العامة ومديرية الامن العام ومديرية الدفاع المدني والحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها .

المادة ٧ - يمارس الديوان المهام والمسؤوليات والصلاحيات المخولة له بمقتضى هذا النظام وفقا للاجراءات التي يحددها مجلس الوزراء بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية بناء على تنسيب رئيس الوزراء على ان تتم اعمال الرقابة والتفتيش الإداري في أي دائرة وفق خطة عمل يضعها الديوان بالتعاون والتنسيق مع الدوائر المختلفة .

المادة ٨ - يهدف الديوان الى تطوير الإجراءات والاعمال الإدارية في الدوائر ، وتحسين الاداء والانتاج فيها ، وتحقيقا لهذه الاهداف يتولى الديوان المسؤوليات والمهام والصلاحيات التالية .

ويرفع تقاريره وتوصياته بشأنها الى رئيس الوزراء او الوزير المختص حسب مقتضى الحال : -

١ - متابعة تنفيذ الدوائر للتعليمات والقرارات والبلافات الصادرة من الجهات المختصة بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها .

ب - التحقق من تنفيذ الدوائر لخططها وبرامجها الإدارية .

ج - دراسة الإجراءات الإدارية المعمول بها في الدائرة ، والكشف عن اسباب قصور الاداء فيها اذا وجدت ، واقتراح الاساليب الكفيلة بتطوير تلك الإجراءات وتبسيطها لتوفير حسن الاداء الإداري في الدائرة .

د - مراقبة العمل الإضافي في الدائرة والتحقق من ضرورته وعدم مفرطه للاعمال والمهام الأساسية في الدائرة والتثبت من توفر الاسباب القانونية والواقعية للمساومات والمكافآت التي تدفع من ذلك العمل .

هـ - متابعة تنفيذ الدوائر للخطط والبرامج الموضوعة لتأهيل الموظفين العاملين فيها وتدريبهم ، ودراسة ملاكاتها للتحقق من تعيين الاختصاصيين ذوي المؤهلات والكفاءات العلمية في وظائف شغل اختصاصاتهم او تناسب بمهمتها .

و - دراسة أي قضية او حالة او تقرير يحال الى الديوان من رئيس الوزراء او الوزراء ، مما يدخل في نطاق مهام وصلاحيات الديوان ، بما في ذلك التحقيق في المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظفون في الدوائر .

ز - التحقق من قيام أجهزة الرقابة والتفتيش الداخلية في الدوائر بممارسة مهامها بصورة سليمة وفعالة ودراسة القواعد التي تنظم اعمالها للتثبت من كفاءتها ودقتها في تحقيق الاهداف المقررة لها .

المادة ٩ - على جميع الموظفين في الدوائر تسهيل مهمة الموظفين المختصين في الديوان والموظفين من قبله والتعاون معهم في تنفيذ أعمال الرقابة والتفتيش وتلبية طلباتهم وتزويدهم بالمعلومات والوثائق المطلوبة اللازمة لتلك الاعمال وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية .

المادة ١٠ - تعتبر المعلومات والبيانات والوثائق ونسخها التي يطلع عليها العاملون في الديوان بحكم وظائفهم وفي سياق قيامهم بأعمال الرقابة والتفتيش أو بسببها ، أنها سرية ومكتومة ، وان يجري التداول بها على هذا الاساس ، وان لا تنشر أو تبرز أو يسمح للغير بالإطلاع عليها الا للقضاء على دموع ناجمة عن أعمال الرقابة والتفتيش فقط ، وللجهة المختصة بالديوان او للرجع الرسمي الذي ترفع اليه تقاريره وتوصياته ونتائج اعماله بمقتضى احكام هذا النظام وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والجزائية .

المادة ١١ - يؤلف في الديوان مجلس يسمى ( مجلس الرقابة والتفتيش الإداري ) برئاسة الرئيس ومضوية كـل مـن : -

١ - الامين العام للديوان .

ب - الامين العام لديوان الخدمة المدنية .

ج - الامين العام لديوان المحاسبة .

د - المدير العام لمعهد الإدارة العامة .

هـ - احد مستشاري ديوان التشريع في رئاسة الوزراء يسميه رئيس ديوان التشريع .

المادة ١٢ - يتولى المجلس المهام التالية : -

١ - اقتراح سياسات عمل الديوان واعداد خطته وبرامجه ورفعها الى رئيس الوزراء لقرارها .

ب - وضع البرامج والدورات الخاصة بتأهيل العاملين في الديوان وتدريبهم .

ج - اعداد التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام ورفعها الى رئيس الوزراء لقرارها واصدارها .

د - اعداد مشروع موازنة سنوية خاصة للديوان ورفعها الى رئيس الوزراء لقرارها ضمن الموازنة السنوية لرئاسة الوزراء .

هـ - أي مهام او امور أخرى مما يدخل ضمن مهام الديوان يرى الرئيس مرفها على المجلس .

المادة ١٣ - ١ - يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس او الامين العام في حال غيابه ، ويكون أي اجتماع يعقده المجلس قانونيا اذا حضره خمسة من الاعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس او الامين العام في حالة غيابه من بينهم ، وتصدر القرارات بالاجماع او بأكثرية آراء الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت بمعه .

ب - يعين الرئيس امين سر للمجلس من موظفي الديوان يتولى اعداد اجتماعات المجلس وتدوين محاضراتها وتنظيمها ، وحفظ القيود والمعاملات الخاصة بالمجلس والقيام بأي واجبات واعمال أخرى يكلفه بها الرئيس .

المادة ١٤ - يرتبط الامين العام بالرئيس ويتولى القيام بالاعمال والمهام التي يكلف بها الرئيس ويمارس اعمال الرئيس وصلاحياته في حالة غيابه او شغوره مركزه .

المادة ١٥ - تنشأ في الديوان المديرية والاقسام الضرورية لإدارة شؤونه الإدارية والمالية والقانونية وشؤون المتابعة والدراسات والتطوير والتخطيط بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ١٦ - للرئيس تكليف لجان مؤلفة للرقابة او التفتيش او التحقيق او لجان للدراسة والاستقصاء برئاسة مفتش وتوويضها بمهام او تفويضها بتدخل ضمن مهام الديوان وصلاحياته ، وتقديم نتائج اعمالها اليه .

المادة ١٧ - يؤدي الرئيس والامين العام البين التالية امام رئيس الوزراء ويؤدي المدير والمفتش هذه اليمين امام الرئيس قبل مباشرة أي من مهماتهم وظيفتهم : -

( أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للوطن والملك والدستور ، وان اتقيد باحكام القوانين والأنظمة المعمول بها وان اقوم بمهام وظيفتي وواجباتي بشرف وأمانة وإخلاص دون تحيز او تمييز ، وان احافظ على سرية المعلومات والوثائق التي اطلع عليها في سياق قيامي بتلك المهام والواجبات ) .

المادة ١٨- إذا وقع خلاف بين الديوان وأحدى الدوائر يرفع الى رئيس الوزراء ليصدر قراره بشأنه .

المادة ١٩- للديوان بقرار من الرئيس الاستماتة بالاخصاصيين والخبراء في الامور والمسائل التي تعرض عليه وتتطلب دراستها وابداء الرأي فيها مؤهلات او خبرة خاصة ، وتصرف لهم مكافآت مالية مقابل خدماتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء .

المادة ٢٠- على الديوان ان يقدم الى مجلس الوزراء تقريراً سنوياً عن اعماله ونشاطاته خلال السنة .

المادة ٢١- لرئيس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك تحديد صلاحيات وواجبات المديرية والادارة والمفتشين ، واصول المراقبة والتفتيش والتحقيق واجراءاتها ومسائل تتعلق بالشؤون الادارية للموظفين والمستخدمين في الديوان .

المادة ٢٢- يلغى اي نص في اي نظام آخر يخالف احكام هذا النظام .

## الحسين بن طلال

١٧-١١-١٩٩٢ م .

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس
المهندس كامل أبو جابر	وزير النقل	المهندس علي السحيمات	الخارجية
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير التربية والتعليم	المهندس علي السحيمات	الدكتور كامل أبو جابر
أبراهيم عز الدين	دكتور عوض خليفات	المهندس علي السحيمات	المهندس كامل أبو جابر
رئيس	رئيس	رئيس	رئيس
المهندس سمير قعوار	الدكتور زياد فريز	يوسف الجبسين	المهندس سمير قعوار
وزير	وزير	وزير	وزير
المياه والري	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	المياه والري
المهندس سمير قعوار	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	المهندس سمير قعوار
وزير	وزير	وزير	وزير
الدكتور صالح ارشيدات	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	الدكتور صالح ارشيدات
وزير	وزير	وزير	وزير
سلطان العدوان	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	سلطان العدوان
وزير	وزير	وزير	وزير
الدكتور عارف البطاينة	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	الدكتور عارف البطاينة
وزير	وزير	وزير	وزير
التربية الاجتماعية	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	التربية الاجتماعية
الدكتور أمين مواء المشاقبة	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	الدكتور أمين مواء المشاقبة

## الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٢  
نأمر بوضع النظام الآتسي :-

نظام رقم - ٥٦ - لسنة ١٩٩٢

نظام معدل لنظام الضريبة على الاستهلاك

صادر بموجب الفقرة - ب - من المادة - ٣ - من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الضريبة على الاستهلاك لسنة ١٩٩٢ ) ويقرأ مع النظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الجدول رقم - ١ - الملحق بالقانون الاصيل بأضافة ما يلي اليه :-

الرقم	الصف	وحدة الاستيفاء	الضريبة المقررة
٩٩	انظمة ارسال او استقبال عبر الاتصاات الصناعية واجزاؤها .	القيمة	محلي ٢٠٪ مستورد ٢٠٪

## الحسين بن طلال

١٠-١١-١٩٩٢ م .

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس
المهندس كامل أبو جابر	وزير النقل	المهندس علي السحيمات	الخارجية
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير التربية والتعليم	المهندس علي السحيمات	الدكتور كامل أبو جابر
أبراهيم عز الدين	دكتور عوض خليفات	المهندس علي السحيمات	المهندس كامل أبو جابر
رئيس	رئيس	رئيس	رئيس
المهندس سمير قعوار	الدكتور زياد فريز	يوسف الجبسين	المهندس سمير قعوار
وزير	وزير	وزير	وزير
المياه والري	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	المياه والري
المهندس سمير قعوار	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	المهندس سمير قعوار
وزير	وزير	وزير	وزير
الدكتور صالح ارشيدات	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	الدكتور صالح ارشيدات
وزير	وزير	وزير	وزير
سلطان العدوان	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	سلطان العدوان
وزير	وزير	وزير	وزير
الدكتور عارف البطاينة	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	الدكتور عارف البطاينة
وزير	وزير	وزير	وزير
التربية الاجتماعية	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	التربية الاجتماعية
الدكتور أمين مواء المشاقبة	الدكتور عوض خليفات	يوسف الجبسين	الدكتور أمين مواء المشاقبة